

مجلس الشعب يقر قانون وزارة الثقافة

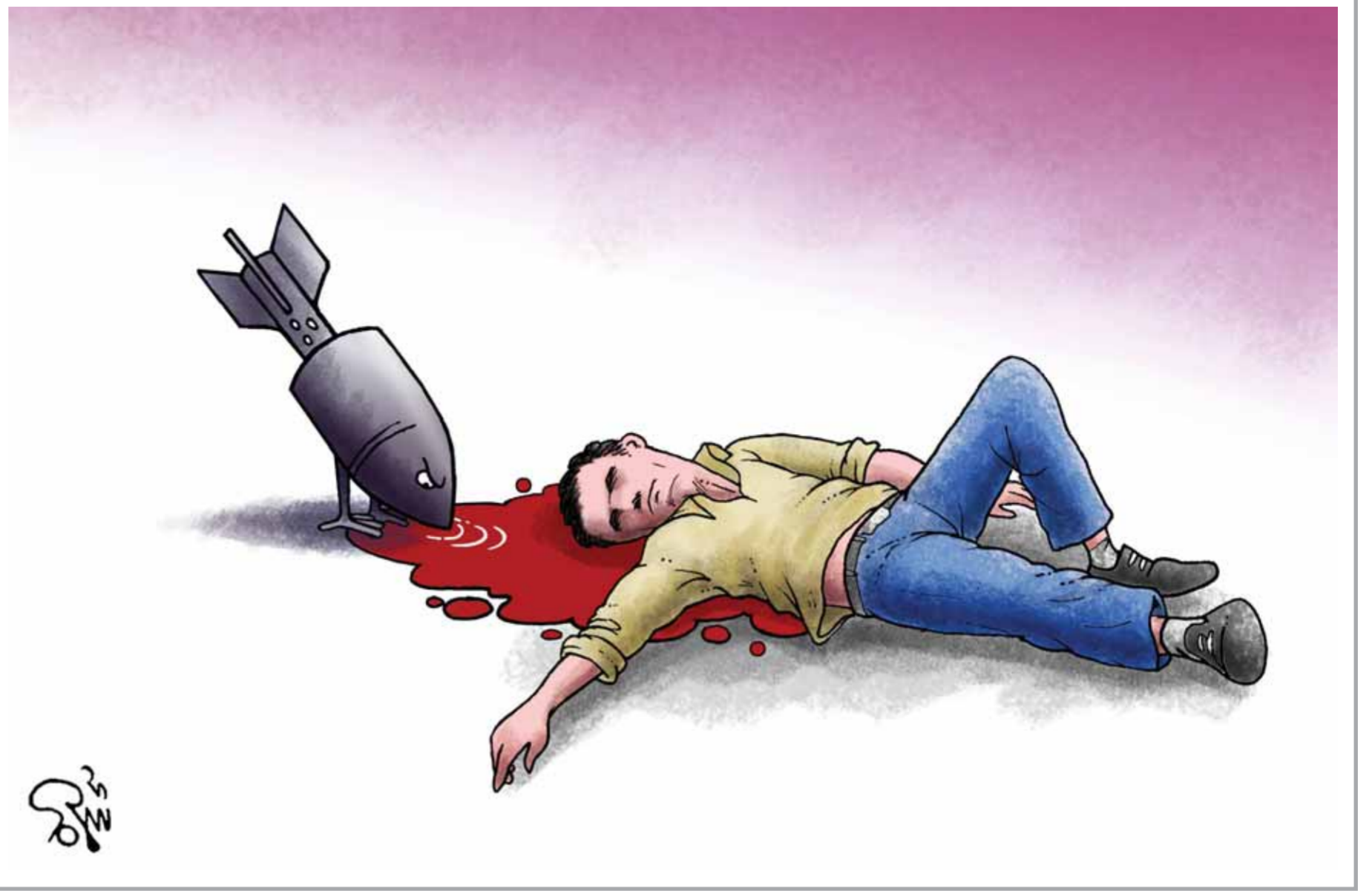
هناك غانم

طريقة جديدة اتبعتها رئيس مجلس الشعب حموده صباغ مع النواب قرر فيها قبل استكمال مناقشة مواد القانون الجديد الناظم لعمل وزارة الثقافة مادة تلو الأخرى أن يأخذ أسماء النواب الذين يريدون الحديث لاسيما من يدرس القانون لأن استمرار المناقشات حول مادة واحدة وبنفس المقترحات لا يمكن الاستمرار فيه مؤكداً أنه لا يريد مداخلات من وحي الجلسة أي من يريد الحديث عليه أن يتقدم مسبقاً باسمه فنحن أمام نصوص قانونية ولا يجوز ذلك.

وخلال الجلسة أقر مجلس الشعب مشروع القانون الجديد الناظم لعمل وزارة الثقافة، حيث أكد وزير الثقافة محمد الأحمدي أن هناك جملة من الأسباب استدعت تعديل القانون أمام التطور المجتمعي الكبير الذي شهدته سورية، والتحول في الرؤية الوطنية إلى الثقافة من قطاع خدمي ثانوي إلى رأس مال ثقافي، ينبغي توظيفه في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، إلى جانب إسهامه في دعم بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وأوضح أن بروز المشروع الثقافي كاستثمار للرصيد البشري والإرث الحضاري، في بناء مجتمع قادر يمتاز بالوعي وروح الإبداع، ويتقدم فيه دور الثقافة والمثقفين على طريق تحسين المجتمع من أفة التطرف والانحراف، التي باتت تهدد الاستقرار والتنمية المجتمعية على الصعيد العالمي وفي منطقتنا على وجه الخصوص.

وأضاف الأحمدي: إنه أمام تقادم نصوص القانون الحالي الناظم لعمل وزارة الثقافة، والصادر إبان عهد الوحدة بين سورية ومصر بالقرار بقانون رقم ١٩٧ عام ١٩٥٨، والمعدل في عام ١٩٦٠، وبالمرسوم التشريعي بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٦، مؤكداً أن تلك النصوص التي لم تعد تلبى مقتضيات تنظيم وإدارة قطاع الثقافة، سواء على صعيد الرؤية أو الوظيفة أو المهام، وتعطل الكثير من مفاصلها أو تم تعديلها بالعديد من القوانين اللاحقة، فضلاً عن تحديات الأزمة الراهنة التي يتعرض لها وطننا، وما تستدعيه من الاستثمار الأمثل للطاقات الكامنة في هذا القطاع، الأمر الذي استدعى إعداد تعديل مشروع الصك التشريعي.



يتعرض المخالفون للمساءلة القانونية في حال لم يأخذوا رأي النيابة العامة في تجاوز مدة التوقيف الأيوبي لـ«الوطن»: لا يحق للشرطة وإدارة الأمن الجنائي توقيف الشخص أكثر من ٢٤ ساعة

في حال ظهرت براءته إلا إذا كان الإدعاء شخصي فيحق للمدعى عليه إقامة دعوى افتراء يطلب عبرها التعويض.

وأشار الأيوبي إلى أن إخلاء السبيل جوازي ومن صلاحيات ومطلقات القاضي الجزائي بالاستناد إلى متفرقات الدعوى وأدلتها وقراءتها وأوراقها فيما يتعلق بالجرائم المسند إليه، مؤكداً أن القاضي أحياناً يصدر قراراً بمنع المدعى عليه أو المتهم من السفر أو يطلب منه كفالة مناسبة.

وأوضح الأيوبي أن المشرع نص على التوقيف الاحتياطي لعدة أسباب منها أنه يخشى إن ترك المتهم حراً طليقاً أن يعمل على طمس الجريمة أو محو آثارها أو يؤثر على الشهود قبل الاستماع إلى أقوالهم سواء كان ترحيباً أم تهديداً.

وأضاف الأيوبي: كما أنه يخشى من فراره أو تواريه عن الانتظار وهذا ما يؤدي إلى تعذر تنفيذ العقوبة، معتبراً أن التوقيف يكون أحياناً لمصلحة المدعى عليه أو المتهم من وجوده طليقاً ولا سيما إذا حاول المدعون الانتقام من المتهم.

ورأى الأيوبي أن التوقيف يكون أحياناً تهديداً للرأي العام الذي شاهد وعلم بالجريمة كتحج غصبيه، معتبراً أن دول العالم تأخذ بالتوقيف الاحتياطي شرطية ألا يتم التعسف في استعمال هذا الحق الممنوع في القانون أو يستغل لأرب شخصية أو انتقامية.

أكد الأيوبي أن هناك القليل جداً ممن يتعسفون في استخدام هذا الحق وفي هذه الحالة تعتبر مخالفة مسلية يجب معالجتها من القضاء.



ولفت الأيوبي إلى أنه يوجد في الدول المجاورة سقف زمني محدد للتوقيف الاحتياطي منها لبنان ذلك أن مدة التوقيف في جرائم الجرح شهران يمكن تمديدتها ثانية كحد أقصى في حالة الضرورة وفي جرائم الجنايات ستة ستة أشهر يمكن تمديدتها مدة مماثلة يوجد في القانون السوري تعويض مادي للموقوف

بقرار معلل ما عدا جرائم القتل والمخدرات والاعتداء على أمن الدولة ذات الخطر الشامل.

وشدد الأيوبي على عدم التشدد في التوقيف لأنه تدبير احترازي وليس عقوبة، مشيراً إلى أنه لا يوجد في القانون السوري تعويض مادي للموقوف

بقرار معلل ما عدا جرائم القتل والمخدرات والاعتداء على أمن الدولة ذات الخطر الشامل.

وشدد الأيوبي على عدم التشدد في التوقيف لأنه تدبير احترازي وليس عقوبة، مشيراً إلى أنه لا يوجد في القانون السوري تعويض مادي للموقوف

محامو اللاذقية يشكون من تأجيل وارتفاع تكاليف الدعوى واللصاقة القضائية

عبير سمير محمود

أكد نقيب المحامين في سورية نزار سكيك لـ«الوطن» شطب النقابة ٩ آلاف محام منذ بداية الحرب على سورية، مبيّناً أن الشطب تم بسبب مخالفة المحامين للقانون.

وأوضح سكيك أن المخالفات تنوعت ما بين مخالفات قانونية أو الإشتراك بمجموعات مسلحة، مؤكداً تنفيذ القانون بحقه.

وأكد محامون في مداخلتهم ضمن اجتماع الهيئة العامة لفرع النقابة في اللاذقية معاناتهم من تأجيل الدعاوى والرد على الدفوع مطالبين بضرورة معالجة هذه المسائل لتسهيل عمل المحامين.

كما طالب محامو اللاذقية بإعادة النظر باللصاقة القضائية التي وصفها بعض المحامين بـ«مطالب الكثر من اللصوص»، ولفت أحد المحامين إلى أن اللصاقة فيها استعمال جائر وتقصص المحامي، مطالباً وزارة العدل بمعالجة الأمر، مؤيدين بأن صاحب الشكوى أو المعتدى عليه سواء بسرقة أو ما شابه يعمل عن رفع دعوى بسبب ارتفاع تكاليفها.

وطالب محامون بضرورة توحيد رسوم الدعاوى في المناطق، موضحاً أن هناك تفاوتاً كبيراً في أسعار الطابع بين دائرة وأخرى، وأشار محام ثان إلى ضرورة تعزيز العلاقة بين القضاة والمحامين وضبطها بحيث تكون علاقة مهنية، مبيّناً أنها بصورتها الحالية علاقة غير جيدة.

مع السلطة القضائية والتنفيذية.

أتمتة ذاتيات المحامين.

محمد منار حميجو

أكد رئيس محكمة الجنايات بدمشق ماجد الأيوبي أنه لا يحق للوحدات الشريطة وإدارة الأمن الجنائي وفروعها في المحافظات توقيف الشخص والتحقيق معه أكثر من ٢٤ ساعة، موضحاً أنه يجب أن يؤخذ رأي النيابة العامة إذا تجاوز التوقيف أكثر من ذلك. وفي تصريح لـ«الوطن»، أضاف الأيوبي: في حال لم يؤخذ رأي النيابة العامة في تجاوز مدة التوقيف المحددة في القانون يتعرض المخالفون للمساءلة القانونية، موضحاً أنه يجب على القاضي أن يخلي السبيل في حال عقوبة الجرم للمسد إليه ستة على الأكثر كجرم إتلاف المزروعات أو إكدياء عنز كاذب بسبب التخلف عن حضور جلسة المحاكمة.

وأشار الأيوبي إلى أنه يجب ألا يتجاوز التوقيف الإداري أكثر من شهرين مهما كانت الأسباب ويجب تقديم الفاعلين إلى القضاء، موضحاً أن التوقيف الإداري يكون في الجرائم الكبيرة أو التي تخل بأمن الوطن، لافتاً إلى أن التوقيف يأتي تقييداً للحرية لبعض الوقت لاكتشاف حقيقة بعض الجرائم ومتابعتها، مضيفاً: من هنا القول إن التوقيف الاحتياطي تدبير احترازي وليس عقوبة يقضي بوضع المدعى عليه أو المتهم في مكان خاص سواء كان بالنظارات أم في دور التوقيف المختلفة لفترة مؤقتة. وأكد الأيوبي أن هذه الفترة تمتد إلى ما بعد التحقيق أو صدور الحكم، مشيراً إلى أنه ينبغي توقيفه باتخاذ القرار القضائي المناسب بإخلاء سبيله من القضاة.

مدير الاستمطار: ننتظر مجموعة منخضات جوية مطارة

عبد المنعم مسعود

تؤدي إلى تشكل السيول ذلك أن الغيوم الرعدية تؤدي إلى كمية هطل كبيرة خلال وقت قصير ما يسبب فيضانات في بعض الأحيان.

وبيّن فرهود أن أفضل تأثير للأمطار منخضات جوية مطارة خلال هذا الأسبوع والأسبوع القادم، منوهاً بأن المنخضتين السابقتين كانا جيدين بأمتارهما.

وأوضح أبو نصر أن كمية الأمطار الهائلة في منطقة الاستقرار الأولى الممتدة من الساحل والجبال وصولاً إلى المنطقة الجنوبية قد قاربت أمتارها المعدل وفاقته في بعض المناطق مثل تل كلخ، مبيّناً أن أمطار المنطقة الساحلية في هذا العام أفضل من العام الماضي.

وكشف مدير الاستمطار أن أمطار منطقة الجزيرة كانت قليلة هذا الموسم وتراوحت كمياتها بين ٤٠-٦٠ بالملل لخل تاريخه من العام الماضي، مبيّناً أن منخضات الأسبوع الماضي وبداية الأسبوع الحالي تركت تأثيرها المطري في المناطق الوسطى والجنوبية، منوهاً بأن معظم أمطار منطقة الجزيرة ربيعية.

وأشار أبو النصر إلى أن هذا التأثير تجلى في كميات الأمطار الهائلة في ريف دمشق حيث وصلت إلى ٤٠ ملم في الحرمون و٤٤ ملم في سرغايا، ٦٠ ملم في الزبداني و٥٨ ملم في مضايا.

وأوضح أبو النصر أن أمطار المنخفض الأخير كانت أمطاراً رعدية تتصف بشكل عام بفرار الهطل في منطقة محددة ولذلك كان هناك تباين بكميات الهطل بين منطقة وأخرى.

وفي السياق بين معاون مدير الأراضي والمياه في وزارة الزراعة عبد الله فرهود أن الأمطار الرعدية

قال مدير الاستمطار في وزارة الزراعة هيم أبو النصر: إنه وفقاً للتنبؤ البيدي ينتظر مجموعة منخضات جوية مطارة خلال هذا الأسبوع والأسبوع القادم، منوهاً بأن المنخضتين السابقتين كانا جيدين بأمتارهما.

وأوضح أبو نصر أن كمية الأمطار الهائلة في منطقة الاستقرار الأولى الممتدة من الساحل والجبال وصولاً إلى المنطقة الجنوبية قد قاربت أمتارها المعدل وفاقته في بعض المناطق مثل تل كلخ، مبيّناً أن أمطار المنطقة الساحلية في هذا العام أفضل من العام الماضي.

وكشف مدير الاستمطار أن أمطار منطقة الجزيرة كانت قليلة هذا الموسم وتراوحت كمياتها بين ٤٠-٦٠ بالملل لخل تاريخه من العام الماضي، مبيّناً أن منخضات الأسبوع الماضي وبداية الأسبوع الحالي تركت تأثيرها المطري في المناطق الوسطى والجنوبية، منوهاً بأن معظم أمطار منطقة الجزيرة ربيعية.

وأشار أبو النصر إلى أن هذا التأثير تجلى في كميات الأمطار الهائلة في ريف دمشق حيث وصلت إلى ٤٠ ملم في الحرمون و٤٤ ملم في سرغايا، ٦٠ ملم في الزبداني و٥٨ ملم في مضايا.

وأوضح أبو النصر أن أمطار المنخفض الأخير كانت أمطاراً رعدية تتصف بشكل عام بفرار الهطل في منطقة محددة ولذلك كان هناك تباين بكميات الهطل بين منطقة وأخرى.

وفي السياق بين معاون مدير الأراضي والمياه في وزارة الزراعة عبد الله فرهود أن الأمطار الرعدية

مليون هكتار من القمح و١,١ مليون هكتار من الشعير زرعت حتى الآن

حيدر: تخريب منشآت الري الحكومية والخاصة أثر في الزراعة المرورية الأمطار الأخيرة تشجع الفلاحين على الزراعة البعلية

محمود الصالح



وللجارات اللازمة لفلحة هذه الأراضي من خلال التنسيق مع المحافظة.

وأضاف حيدر: إن هناك اهتماماً بزرعة البقوليات حيث تمت زراعة ١٦٦٢٩١ هكتاراً ومنها بعل والقسم الآخر مروى ويتمثل بمحصول الفول الحب إضافة إلى العدس.

وتابع: بلغت المساحات المزروعة حتى الآن بالمحاصيل الطبية والعطرية حدود ١٥ ألف هكتار وهي في ازدياد وخلال الفترة القادمة لأنها تتأثر

كشف مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة هيم حيدر لـ«الوطن»، عن زراعة أكثر من مليون هكتار بمحصول القمح من أصل المساحة المخططة والبالغة ١,٨ مليون هكتار، مبيّناً أنه تم التخطيط لزراعة ٨٩٣٧٩١ هكتاراً بالقمح المروي نفذ منها حتى الآن ٤١٤٠٤٧ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٤٦ بالمئة، وهي نسبة تعتبر ممتازة قياساً إلى واقع مشاريع الري الحكومية التي خرج أغلبها من الخدمة بسبب قيام المجموعات الإرهابية بتخريب ونهب تجهيزات مشاريع الري من محطات ضخ وأنابيب وتكسير قنوات الري في مختلف المناطق ما أثر بشكل واضح في تنفيذ الخطة المروية.

وأشار حيدر إلى وجود أكثر من ألف بئر قامت المجموعات الإرهابية بدمرها في الزبداني فقط، وهذا هو حال معظم الريف الذي دخلته المجموعات الإرهابية في حلب والرققة والحسكة ودير الزور، وفيما يتعلق بالقمح البعل تم التخطيط لزراعة ٩٠٣٧٢١ هكتاراً نفذ منها ٦٦٠٣٧١ هكتاراً بنسبة ٧٣ بالمئة، متوقفاً ازدياد المساحة البعلية نتيجة تحسن الهطل المطري.

وأوضح حيدر أنه تمت زراعة ١١١٣٩٦٧ هكتار شعير منها ١١١٠٤٤٠ هكتاراً بعلًا و٧٣٥٢٧ هكتاراً مروياً بنسبة ١١٢ بالمئة وهذه المساحات تشكل ضمانة مؤكدة لتأمين مستلزمات البلاد من القمح والشعير، ويرى حيدر أن هذه النسب لم تكن لتتحقق لولا الدعم الحكومي لهذه الزراعة من خلال توفير البذار اللازمة والأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعي وكذلك المحروقات اللازمة للآبار العاملة

بين لـ«الوطن»، أن القرار ٧٥١ يؤكد أن أي سفينة ٥١٪ من حمولتها لمصلحة القطاع العام هي من حصة التوكيلات الملاحية، وتتم معرفة مال البضاعة وإذا ما كانت للقطاع العام ومتابعة دقيقة من الشركة ما ساهم بارتفاع إيرادات الشركة من ٢٧٧ مليون ليرة عام ٢٠١٢ إلى ما يقو ١,٢ مليار ليرة في عام ٢٠١٧.

وأوضح محفوظ أن اللجنة المشكلة من وزارة النقل لإعادة تقييم القرار ٧٥١ مهمتها إعادة التقييم ومعرفة إذا ما كان هناك إشكالات ومشكلات ليصار إلى حلها ومعالجتها ومحضر اجتماع هذه اللجنة لا يزال في الوزارة ما يعني أن القرار ٧٥١ لا يزال سارياً كما هو حتى صدور التعديلات في حال تم ذلك.

نشير في هذا الخصوص إلى توصية اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بحصرية نقل (الدقيق والقمح والسكر والرز والأعلاف والأسمدة) بشركة التوكيلات الملاحية والطلب إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتوجيه الشركة العامة للمطاحن بالالتزام بذلك وخاصة في موضوع الدقيق مضمون كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ١/٥٠٢٢ تاريخ ١٢/٤/٢٠١٦ لكن يبدو أن التطبيق ليس كما يجب!

على أي حال الجميع بانتظار القرار النهائي بخصوص محضر اللجنة في وزارة النقل سواء لجهة تصديقه ومن ثم تعديل القرار ٧٥١ بناء عليه أم لجهة إعادته إلى اللجنة للتوسع بالدراسة ومسوغات التعديل حيث تناهى إلى أسماعنا أن الوزارة لم تقتنع بالمسوغات المرفوعة إليها من اللجنة.